قائمة المسائل الموجّهة إلى المملكة العربية السعودية من قبل فريق الخبراء البارزين المعني باليمن المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/RES/45/15)

I. المقدمة:

أكد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره المؤرخ 6 تشرين الأوّل/أكتوبر 2020 (A/HRC/RES/45/15)، تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعني باليمن (فريق الخبراء)، ومرّة أخرى "يشجّع جميع أطراف النزاع المسلّح في اليمن على أن تتعاون بالكامل مع فريق الخبراء [الدوليين والإقليميين البارزين] وتيسير جميع أموره دون قيود".

مع الإشارة إلى أن ولاية فريق الخبراء تتضمن، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى "التعاون مع السلطات اليمنية ومع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيّما [...] سلطات دول الخليج وجامعة الدول العربية"، أرسل فريق الخبراء في 9 آذار/مارس 2021، مذكرة شفوية إلى المملكة العربية السعودية. في هذه المذكرة، طلب فريق الخبراء مقابلة مسؤولين من المملكة العربية السعودية، وطلب إصدار تأشيرات السفر حتى يتمكن رئيس الفريق والخبراء وأعضاء أمانة فريق الخبراء من السفر إلى المملكة العربية السعودية من أجل مقابلة المسؤولين وإجراء تحقيقات.

وحتّى تاريخ 8 حزيران/يونيو 2021، لم يحصل فريق الخبراء على إذن من المملكة العربية السعودية لزيارتها. ويشير فريق الخبراء إلى أن عدم قدرته على زيارة المملكة العربية السعودية يحد بشكل خطير من قدرته على تنفيذ ولايته بالكامل، بما في ذلك إجراء مزيد من التحقيق في المسائل التي عرضتها المملكة العربية السعودية والتحالف في ردهم على تقرير فريق الخبراء الذي صدر في 28 أيلول/سبتمبر 2020.

آخذين بعين الاعتبار عدم قدرة فريق الخبراء حتى تاريخه في 2021 من الوصول إلى المملكة العربية السعودية، أعدّ فريق الخبراء فيما يلي قائمة المسائل المتعلّقة بالمملكة العربية السعودية. وينتهز فريق الخبراء هذه الفرصة للفت انتباه المملكة العربية السعودية بكل احترام إلى أنهم لم يتلقوا بعد ردودًا على قائمة المسائل التي أرسلها فريق الخبراء في 25 آذار/مارس 2019 وفي 18 حزيران/يونيو 2020 إلى التحالف، ويرّحب بالردود على تلك القائمة.

ويدعو فريق الخبراء، بفائق الاحترام، المملكة العربية السعودية إلى الردّ على الاستفسارات الواردة أدناه، على أن يُدرج الرد في تقرير فريق الخبراء الذي سيتمّ تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان، باستثناء أي معلومات تطلب المملكة العربية السعودية أن تبقى سرية.

سيكون فريق الخبراء ممتنًا لتلقي الرد في موعدٍ أقصاه 10 تمّوز/يوليو 2021. علاوةً على ذلك، يجدد فريق الخبراء طلبه بتلقي أي بيانات أخرى قد ترغب المملكة العربية السعودية في تقديمها.

II. قائمة المسائل التي يتعيّن على المملكة العربية السعودية النظر بها

الفريق المشترك لتقييم الحوادث وآليات الانتصاف الأخرى

1. الأداء العام للفريق المشترك لتقييم الحوادث:
   أ) إلى من أو إلى أي هيئة يقدّم الفريق المشترك لتقييم الحوادث تقاريره؟
   ب) رجى مشاركة نسخة من القواعد والإجراءات الداخلية للفريق المشترك لتقييم الحوادث.

ج) هل يمتلك الفريق المشترك لتقييم الحوادث الصلاحية لاستدعاء الشهود و / أو الإرغام على الكشف عن الوثائق والاتصالات ذات الصلة من أعضاء التحالف والحكومة اليمنية؟

2. يوّد فريق الخبراء البارزين المعني باليمن الحصول، لو أمكن، على المزيد من المعلومات حول مستوى التنسيق بين الفريق المشترك لتقييم الحوادث واللجنة الوطنية للتحقيق (في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان) ونوعه. ويرغب الفريق أيضًا بالحصول على معلومات متعلّقة بمدى التعاون بين هاتين الهيئتين في مجال تسهيل التحقيق (على سيل المثال، أثناء إجراء الزيارات الميدانية وتسهيل الوصول إلى الضحايا والشهود).

3. هل يقوم الفريق المشترك لتقييم الحوادث بالتواصل والتنسيق مع آليات المساءلة اليمنية الأخرى كسلطات الادعاء (عسكرية أو مدنية) أو غيرها من المسؤولين / المؤسسات التي تركّز على المساءلة؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف؟

4. الرجاء تزويد فريق الخبراء البارزين بقائمة تفصيلية لتحقيقات الفريق المشترك لتقييم الحوادث في الحوادث التي تم ويتم التحقيق فيها، بما في ذلك أرقام الحالات ذات الصلة.

5. هل تحقيقات الفريق المشترك لتقييم الحوادث مقتصرة على التحقيق في الضربات الجوّية أو هل يحقق في انتهاكاتٍ أخرى؟ بهذه الحالة، يوّد فريق الخبراء الحصول على المزيد من المعلومات حول طبيعة هذه الانتهاكات وعدد التحقيقات ونتائجها.

المحاكمات وغيرها من الإجراءات

6. أشار الفريق المشترك لتقييم الحوادث في مستندات علنية متوفّرة للجمهور إلى إحالة عدد من القضايا لإجراءات المحكمة العسكرية لبعض السلطات الوطنية ذات الصلة.
يرجى تزويدنا بمعلومات إضافية، وتشمل التالي:
أ) من هي السلطات الوطنية التي أحيلت القضايا إليها.
ب) وأي معلومات حول طبيعة الإحالات (مثلًا، التهم الموجّهة، ورتبة أو منصب المتهم).

7. أبلغ الفريق المشترك لتقييم الحوادث فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة أنه اعتبارًا من تشرين الأوّل /أكتوبر 2020، إحدى القضايا المحالة إلى النيابة العسكرية استكملت في المحكمة الابتدائية في إطار نظام القضاء العسكري في المملكة العربية السعودية (القضية المتعلّقة بالضربة الجوية على مستشفى عبس، في 5 آب/ أغسطس 2016). وأبلغ فريق الخبراء بوجود حالتين أخريين قيد الإنجاز (حالتان تتعلّقان بغارات جوية استهدفت الحافلة في دايان، في 9 آب / أغسطس 2019، وحفل الزفاف في بني قيس في 22 نيسان / أبريل 2018).
فيما يتعلق بهذه الحالات، يرجى تقديم مزيد من التفاصيل حول التالي:
(أ) ما هي الإجراءات على المستوى الوطني (بما في ذلك التهم الموجهة ضدّ الفرد أو الأفراد، أو الرتبة أو المنصب الذي يشغله المتهم، ونتائج القضايا، مثل الإدانات بارتكاب جرائم أو فرض عقوبة أو عقوبات تأديبية)؟
(ب) أوضاع الإجراءات.
(ج) أي أحكام متاحة في القضايا ذات الصلة.

8. هل من قضايا إضافية أحيلت بين العامين 2020 و2021 إلى السلطات الوطنية للتحقيق والمحاكمة؟ بهذه الحالة، يرجى تقديم تفاصيل مماثلة لما ذُكر في السؤالين 4 و5 أعلاه.

9. فيما خلا القضايا التي أحالها الفريق المشترك لتقييم الحوادث، هل جرت أي محاكمات أخرى (مدنيةً كانت أو جزائية) فيما يتعلّق بالانتهاكات المرتكبة من قبل أطراف النزاع في اليمن؟ بحال انطبق ذلك، يرجى تقديم التفاصيل ذات الصلة.

10. آخذين بعين الاعتبار المعلومات المتاحة للجمهور، بأن الفريق المشترك لتقييم الحوادث قد خلُص إلى أن "خطأً تقنياً" وقع في عدد من الحالات التي حقّق فيها الفريق المشترك، يسعى فريق الخبراء البارزين للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول الخطوات الإضافية التي اتخذت في هذا المجال. وعلى وجه الخصوص:

أ) هل جرت أي تحقيقات في أسباب وقوع هذا الخطأ التقني على المستوى الوطني أو على مستوى التحالف؟
ب) هل فريق تقييم الحوادث المشترك على علم بما إذا كان التحالف أو دولة عضوة بمفردها قد اتخذت خطوات لتفادي تكرارا مثل هذا الخطأ التقني، من خلال على سبيل المثال:
- الاتصال بشركات التصنيع بخصوص العيوب التقنية؟
- تعديل الإجراءات لتجنب حدوث مثل هذه الأخطاء التقنية في المستقبل؟

11. لاحظ فريق الخبراء البارزين أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث قد استنتج أن بعض الضربات الجوّية فشلت في استهداف الأهداف المنشودة، وأعزى ذلك إلى الأحوال الجوية (مثل تغطية الغيوم لها). يقدّر فريق الخبراء البارزين الحصول على معلومات إضافية ذات علاقة بهذه الحوادث، بالإضافة إلى معلومات حول التدابير التصحيحية المتخّذة لتفادي تكرارها مستقبلًا.

التعويض

12. هل أوصى الفريق المشترك لتقييم الحوادث ببعض الحالات بدفع أي أموال أو أشكال أخرى من التعويضات لضحايا الانتهاكات المؤكّدة؟ بهذه الحالة، فكم عدد هذه الحالات؟

13. آخذين المعلومات العلنية المتوفّرة للجمهور بخصوص مدفوعات التحالف للضحايا من خلال اللجنة المشتركة للمساعدة الإنسانية (المشار إليها بـ"اللجنة المشتركة") بعين الاعتبار، يثمّن فريق الخبراء البارزين الحصول على معلومات إضافية حول هذه اللجنة المشتركة، بما في ذلك، عضويتها، وولايتها أو اختصاصاتها وأساليب التشاور وميزانيتها.

14. بالإشارة إلى المعلومات المقدّمة إلى فريق الخبراء أنه اعتبارًا من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2020، تم سداد مدفوعات لضحايا ست غارات جوية من خلال آلية اللجنة المشتركة، سيكون فريق الخبراء البارزين ممتنًا لتلقي مزيد من التفاصيل الإحصائية عن هذه المدفوعات، بما في ذلك:
(أ) كم عدد المدفوعات التي تم سدادها؟
(ب) ما هي أعداد المستفيدين (إذا كانت متوفّرة ومصنّفة بحسب النوع الاجتماعي والعمر)؟
(ج) ما هو مقدار هذه المدفوعات؟
(د) كيف يتم تقييم مدى المساعدة؟
(هـ) كيف يتم تحديد الضحايا؟
(و) ما هي العملية التي تمكّن الضحايا من خلالها من الحصول على الأموال؟
(ز) كيف يتم إشراك الضحايا في هذه العملية؟ ما هي الوسائل المستخدمة في الترويج للمساعدة المتاحة؟
(ح) ما هي الأنظمة الموجودة لرصد توزيع المساعدات؟

ويثمّن فريق الخبراء البارزين أيضًا الحصول على تفاصيل عن أي تحديات برزت فيما يتعلّق بتقديم هذه المساعدة المالية ووسائل مواجهة مثل هذه التحديات.

15. هل أحيلت أي محاكمات أخرى إلى دول التحالف (مدنيةً كانت أو جزائية) بما يخص الانتهاكات المرتكبة من قبل أطراف النزاع في اليمن؟

16. خلال إجراءات المحاكمات المتعلّقة بالانتهاكات المرتكبة خلال النزاع، هل صدر أي قرار بالتعويض لضحايا هذه الانتهاكات؟ وهل حصل أي من الضحايا على المبالغ نتيجةً لذلك؟

17. هل حصل ضحايا الانتهاكات المرتكبة في اليمن على أي تعويضات عينية؟ نخص بالذكر التدابير التي اتخذها التحالف للقيام بالتالي:

أ) الاعتراف بمعاناة الضحايا في اليمن.
ب) تقديم تفاصيل حول الانتهاكات التي أثّرت عليهم (وتشمل مصير أو أماكن تواجد المفقودين).
ج) تقديم الرعاية الطبية والدعم النفسي الاجتماعي الضروريين وغيرهم من أشكال المساعدة لإعادة التأهيل.
د) توفير أشكال أخرى من الدعم (مثل المنح الدراسية وفرص التوظيف).

(لدى تقديم تفاصيل عن مثل هذه المساعدة، نقدّر إضافة الإحصاءات والبيانات المصنّفة).

أسئلة عامة

18. ما هي، بنظركم، التدابير الهامة التي يجب على أطراف النزاع في اليمن وغيرهم من الجهات الفاعلة (بما في ذلك المجتمع الدولي) اتخاذها لضمان المساءلة وكفالة حق الضحايا بالحقيقة والعدالة والجبر؟